



المؤتمر الدولي 2021م حول ضمان جودة مؤسسات التعليم العالي



دور اقتصاد المعرفة في تحقيق جوده التعليم العالي في مصر

شادي إبراهيم حسن شحاده

قسم الاقتصاد - كلية السياسة والاقتصاد - جامعة السويس - القاهرة - مصر.

المُلخص

تاريخ الاستقبال: 2020-06-28
تاريخ الاستقبال: 2020-12-31
تاريخ القبول: 2021-01-31
تاريخ النشر: 2021-10-10

الكلمات المفتاحية

اقتصاد المعرفة، جودة التعليم العالي، مصر.

البريد الإلكتروني للباحث

shady79shehada@yahoo.com

يُعد الاقتصاد المعرفي توجهاً عالمياً حديثاً تسعى الدول والمجتمعات إلى تحقيقه من خلال الإستفادة من معطيات العصر، والتحول من اقتصاد تقليدي إلى اقتصاد معلوماتي والذي يعتمد على تكنولوجيا الإتصالات والمعلومات والإنترنت، والتعليم العالي أحد المؤشرات الأساسية لاقتصاد المعرفة مما يساهم في رفع مستوى التعليم من خلال عمليات التدريب والتأهيل والإستغلال الجيد لمناخ المعرفة. لذلك هدفت هذه الدراسة إلى دراسة دور اقتصاد المعرفة في تحسين جودة التعليم العالي في مصر، حيث ركز الباحث على دراسة العلاقة بين اقتصاد المعرفة والتعليم العالي، وإبراز التحديات والعقبات التي تواجه تطبيق جودة التعليم في مصر في ظل الاقتصاد المعرفي، ولتحقيق ذلك اعتمد الباحث في منهجيته على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تناول المعلومات والدراسات الخاصة بموضوع البحث، مع الإستعانة بالمنهج الكمي في عرض البيانات وتحليلها. وقد توصلت الدراسة إلى أنه لا يمكن الانطلاق نحو جودة مؤسسات التعليم العالي في مصر دون وجود نظام تعليمي متطور، وبيئة مشجعة على البحث العلمي مبنية على إستخدام التكنولوجيا الحديثة والمتطورة.

إلى أي مدى قد يؤثر الاقتصاد المعرفي على جودة التعليم العالي في مصر؟

وترتكز الدراسة على فرضية أساسية مؤدها: قد يساهم الاقتصاد المعرفي بشكل مؤثر في جودة التعليم العالي في مصر.

وتهدف الدراسة إلى

- دراسة مفهوم اقتصاد المعرفة وخصائصه ومؤشراته.
- دراسة مفهوم جودة التعليم العالي ومعاييرها وأهميتها.
- دراسة العلاقة بين الاقتصاد المعرفي وجودة التعليم العالي.
- دراسة التحديات والعقبات التي تواجه تطبيق جودة التعليم في مصر في ظل الاقتصاد المعرفي.

1. المقدمة

يعتبر اقتصاد المعرفة (Knowledge Economy) الاقتصاد المُعتمد على صناعة وتداول وتقييم المعرفة، حيث تقل فيه الأهمية المترتبة على تكاليف العمالة، كما لا يستخدم المفاهيم التقليدية للاقتصاد مثل الندرة في الموارد، واقتصاد المعرفة هو نوع من أنواع الاقتصاد الذي يعتمد نموه على نوعية وكمية المعلومات المتاحة، والقدرة على الوصول إليها، فالإنتاج والاستهلاك فيه يعتمد على استخدام رأس المال الفكري، وغالباً ما يحصل اقتصاد المعرفة على حصة كبيرة ضمن النشاطات الاقتصادية الخاصة بالدول ذات النمو الاقتصادي المتقدم.

ويعتبر التعليم العالي أساس التنمية والاستثمار في رأس المال البشري، لأنه يساهم في التقدم والتطور في مختلف المجالات، وأصبح من الضروري أن يسعى التعليم العالي إلى تزويد رأس المال البشري بالكفاءات والمهارات المناسبة، فالتعليم بشكل عام والتعليم العالي بشكل خاص من أكثر دعائم اقتصاد المعرفة، لأن التعليم العالي يُعد مرحلة متقدمة من مراحل التعليم المختلفة، وبما أن التعليم العالي وسيلة من وسائل النهوض بالدول ويعمل على تطوير طاقتها البشرية لتحقيق التقدم، فإن التعليم العالي يحتاج إلى المزيد من الإهتمام والدعم من جانب الدولة سواء في زيادة الإنفاق عليه، أو زيادة معدلات الاستثمار لتطويره في مصر بما يتناسب مع النمو المرتفع في أعداد الطلاب في الجامعات المصرية.

أهمية الدراسة في أن:

وعليه فإن اشكالية الدراسة تتمثل في التساؤل التالي:

- اقتصاد المعرفة يلعب دوراً هاماً في تقدم النوايا الإستراتيجية التي تعكس جودة الأداء الجامعي، جودة المكتبة ويساهم في زيادة قدرتها على الاندماج في الاقتصاد العالمي. المعلومات التعليمية، السمعة والإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس.
- حاجة الدول النامية ومصر إلى التحول نحو الاقتصاد المعرفي وذلك للنهوض بالنشاط الاقتصادي.
- أهمية التعليم العالي لأنه يعد أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة.
- الاستثمار في رأس المال البشري والذي يعد من عناصر الإنتاج الهامة لتحقيق المهارات والإبتكارات في النشاط الاقتصادي.

الدراسات السابقة

هناك مجموعة من الدراسات السابقة التي كانت لها نتائج متباينة ويمكن عرضها على النحو التالي:

فوجد دراسة (بن أم السعد، رفاع 2019) "مدى تطبيق معايير ضمان جودة التعليم العالي في الجزائر"، والتي إستهدفت إبراز تطبيق معايير الجودة في مؤسسات التعليم العالي. من خلال عرض نموذج جامعة قاصدي مرباح ورقلة، والتي تسعى لتطبيق المعايير التي نص عليها المرجع الوطني للجودة، حيث تم الإستعانة بالتقرير الصادر عن الجودة بالجامعة محل الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك تطبيق لبعض المعايير التي نص عليها الدليل وهناك عراقيل يجب التركيز عليها لضمان جودة التعليم العالي.

أما دراسة (سيد، 2019) " مؤشرات الاقتصاد المعرفي في الجامعات المصرية الحكومية دراسة وصفية لتحقيق أهداف رؤية مصر 2030"، قد تناولت وصف لمؤشرات الاقتصاد المعرفي وتحليلها في الجامعات المصرية، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج الاحصائي الوصفي، وقد توصلت الدراسة إلى أن اقتصاد المعرفة يتعامل مع الموارد اللامادية من بيانات، معلومات، معارف وبرمجيات، كما إنه يركز على العناصر غير الملموسة كالاستثمار في مجال التربية، تنمية العنصر البشري، والملكية الفكرية.

ونجد في دراسة (خميسي، الرميدي 2019) " متطلبات تحول الجامعات المصرية الحكومية نحو اقتصاد المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس" قد بينت المتطلبات التي يجب توافرها داخل الجامعات المصرية حتى تضمن نجاح التحول نحو اقتصاد المعرفة، ومواجهة كافة تحدياته، واستغلال كافة الفرص المتاحة أمامها للتطور والنمو. وقد توصلت الدراسة إلى أن المتطلبات المطلوبة خاصة بأعضاء هيئة التدريس، البنية التحتية والتكنولوجية، البحث العلمي، الحوكمة، التدريس الجامعي، القيادات الجامعية، خدمة المجتمع والشراكة المجتمعية، وأخيراً متطلبات خاصة بالإبداع والإرشاد الأكاديمي.

وقد إستهدفت أطروحة (مدفوني 2017) " الإستثمار في رأس المال البشري كمدخل إستراتيجي لتحسين جودة التعليم العالي في ظل اقتصاد المعرفة - دراسة حالة بعض الجامعات الجزائرية" إبراز المنهج القائم على تحسين جودة التعليم العالي وربط الجامعة بالمحيط الإقتصادي والنسيج الصناعي، من خلال التعرف على تنمية الموارد البشرية كمدخل إستراتيجي لتعظيم الإستثمار في رأس المال البشري، وإعتمدت الدراسة على إستمارة إستبيان تم توزيعها على أساتذة الجامعات لعينة مكونة من 465 أستاذ، وقد توصلت الدراسة إلى وجود دور للإستثمار في رأس المال البشري على تحسين جودة التعليم العالي من خلال مايلي: جودة بيئة التعليم والتعلم والتجهيزات، جودة البرامج والمناهج التعليمية، القيادة الإدارية ذات

أما دراسة (البقر 2016) إستهدفت " العلاقة بين تكنولوجيا المعلومات والتشارك بالمعرفة وأثرهما في ضمان جودة التعليم العالي في جامعة الطائف، وشملت الدراسة الكليات المختلفة في الجامعة، ولتحقيق ذلك إستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة، وصممت إستبانة لأغراض الدراسة تكونت من عدد من الأسئلة حول متغيرات الدراسة الشخصية والوظيفية، تكنولوجيا المعلومات، التشارك بالمعرفة، ضمان جودة التعليم العالي. وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: أن تكنولوجيا المعلومات تعد البنية الأساسية التي تغذي الجامعة، الإستفادة من الخبرات والمعارف المتوفرة لديها. كما تعمل الجامعة على تشجيع الأنشطة التي تهتم بتدريب العاملين لتطوير معارفهم، توفر لهم تكنولوجيا متطورة وحديثة لتحسين قدراتهم العملية والأكاديمية. إضافة إلى ما سبق أوجدت الدراسة أن هناك علاقة إرتباط معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) بين تكنولوجيا المعلومات والتشارك بالمعرفة".

ووفقاً لأطروحة (ليلي 2015) " اقتصاد المعرفة و جودة التعليم العالي في الجزائر دراسة مقارنة"، حيث تناولت الدراسة مدى تأثير اقتصاد المعرفة على جودة التعليم العالي و فرضها لتطبيق مبادئ الجودة و ذلك عن طريق مقارنة مجموعة من الدول، حيث إستخدمت الدراسة بيانات البانل داتا لعينة مكونة من عشر دول في الفترة من 2000-2014، وقد توصلت الدراسة إلى أن مؤشرات عدد الطلبة المسجلين، ومعدل الالتحاق الإجمالي بالتعليم العالي وبراءات الإختراع لها اثر إيجابي على جودة التعليم العالي وعلى العكس معدل التأخير ونسبة الطلبة المسجلين خارج الجزائر كانت ذات تأثير سلبي.

أما دراسة (مكيد، يحيوي 2014) "واقع التعليم العالي في ظل اقتصاد المعرفة"، فقد إستهدفت الدراسة إبراز أهمية وحتمية مواكبة أداء مؤسسات التعليم العالي لإقتصاد المعرفة، والتأكيد على ضرورة تحول الجامعات الجزائرية من الدور التقليدي في توفير المعرفة إلى الدور الإستراتيجي في إنتاجها. إضافة إلى معرفة العوامل الإستراتيجية الإلزامية لتحسين نوعية التعليم بالجامعات وضرورة إنشاء نسق فعال لإنتاج المعرفة، وقد توصلت الدراسة إلى أن مهمة التعليم العالي الأساسية في اقتصاد المعرفة تنحصر في تأهيل القوى البشرية العليا، لكي تمارس البحث العلمي وتنتج المعرفة وتطبيقاتها العملية المباشرة، وتنظيم وإدارة المجتمع والدولة سياسياً واقتصادياً، ولكي يتم ذلك بإيجابية وفاعلية.

أما أطروحة (ماضي 2010) " دور إدارة المعرفة في ضمان جودة التعليم العالي - حالة دراسية الجامعة الإسلامية بغزة"، فقد إستهدفت بيان أثر تطبيق مفهوم إدارة المعرفة في ضمان تحقيق جودة التعليم العالي في الجامعة الإسلامية، حيث إعتد الباحث على المنهج التحليلي الوصفي، كما تم تصميم إستبانة لجمع المعلومات الأولية، تم توزيعها على عينة الدراسة 359 أستاذ بالجامعة محل الدراسة. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كالتالي: وجود فروق في آراء أفراد العينة حول البنية التحتية لإدارة المعرفة ترجع للدرجة العلمية لأعضاء الهيئة التدريسية، وعدم وجود فروق في آراء أفراد العينة حول ضمان الجودة ترجع للدرجة العلمية لأعضاء هيئة التدريسية، وجود فروق في آراء المبحوثين ترجع للخبرة لعضو

أولاً / مفهوم الاقتصاد المعرفي - خصائصه - مؤشرات

ركزت النظرية الاقتصادية الكلاسيكية منذ ظهورها في القرن الثامن عشر الميلادي على رأس المال والعمل كعاملين رئيسيين يحددان مستوى الناتج الاقتصادي. في حين أعطت الكلاسيكية الجديدة أهمية أكبر للتقدم التكنولوجي والمعرفي كأحد العوامل التي تدعم النمو الاقتصادي إلى جانب عوامل الإنتاج التقليدية (رأس المال والعمل).

ولعل تعاضد دور المعرفة والإبتكار في العقود الأخيرة في دعم النمو الاقتصادي وتعزيز تنافسية الدول. أعطى أهمية أكبر لتكثيف الإستثمار في المعرفة عالية الجودة، أو بناء ما أصبح يعرف بـ "اقتصاد المعرفة" كسبيل أمثل لزيادة التنافسية واستدامة النمو في عالمٍ موسوم بدرجة عالية من العولمة وإندماج الأسواق.

ويقصد باقتصاد المعرفة: " الإقتصاد الذي يقوم على المعلومات، فالمعلومات هي العنصر الوحيد في العملية الإنتاجية، وهي المنتج الوحيد في هذا الإقتصاد، فالمعلومات وتكنولوجياتها هي التي تشكل أو تحدد أساليب الإنتاج وفرص التسويق ومجالاته". (غدير، 2012، ص38).

في حين أن الإقتصاد المبني على المعرفة: " ينبع من إدراك مكانة المعرفة والتكنولوجيا والعمل على تطبيقها في الأنشطة الإنتاجية، فهو يعتبر مرحلة متقدمة من الإقتصاد المعرفي، أي إنه يعتمد على تطبيق الإقتصاد المعرفي في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في مجتمع يمكن أن نطلق عليه المجتمع المعلوماتي". (فوزي، 2020، ص497).

كما يُعرف اقتصاد المعرفة بأنه: " تخصص فرعي من علم الاقتصاد يهتم أساساً بالمعرفة من جهة ومن جهة أخرى يعاير ظاهرة اقتصادية حديثة تتميز بتغيير سير الاقتصاديات من حيث النمو وتنظيم النشاطات الاقتصادية". (غربي واخرون، 2019، ص29).

1. **المعرفة:** حيث تُشكل المعرفة المورد الأساسي ورأس المال الرئيسي مما يجعلها أهم مصادر الثروة والسلطة.
2. **العالمية:** يعمل إقتصاد المعرفة من خلال اقتصاد عالمي مفتوح، بفضل التطورات التقنية الهائلة، ويدفع نحو التكامل الاقتصادي العالمي.
3. **التنوع:** يوفر إقتصاد المعرفة طيفاً هائلاً وكثيفاً من المنتجات المتنوعة تُلبى حاجات مختلف شرائح الأفراد والشركات ورغباتها، بعد أن كانت تُستهدف الشرائح الكبرى فقط.
4. **الإنفتاح:** أصبح تعاون الشركات وحتى مع الأفراد لإنتاج المعرفة أمراً طبيعياً ومطلوباً، ضمن إطار شراكة تتخطى الحدود والعقلية المركزية الضيقة.
5. **قوة عمل:** تتمتع بمهارات وخبرات عالية وقابلة للتطور بشكل مستمر، وتعمل من خلال فريق عمل متكامل يستطيع كل فرد فيه في أي مرحلة أن يبدي ملاحظاته وإقتراحاته.

وتوجد مجموعة من المؤشرات المرتبطة باقتصاد المعرفة، وتستخدم للدلالة على إنه النمط المستخدم ضمن الاقتصاد، مما يساهم بتطبيق مجموعة من المقارنات بين الدول، من أجل تحديد مستوى تطورها

هيئة التدريس، ووجود علاقة بين حوسبة المكتبات وضمن تحقيق جودة التعليم العالي.

بالإضافة إلى عدم وجود علاقة بين إيصال الإنترنت مع مكتبات الهيئة التدريسية وقاعات الدراسة من جهة وضمن تحقيق جودة التعليم العالي من جهة أخرى، وكذلك وجود علاقة بين توفير المستلزمات العلمية الحديثة وضمن تحقيق جودة التعليم العالي، ووجود علاقة بين الإشتراك بقواعد البيانات الخارجية والداخلية وضمن تحقيق جودة التعليم العالي، كذلك وجود علاقة بين تنوع المكتبة وضمن تحقيق جودة التعليم العالي.

الفجوة بين الدراسات السابقة والحالية

تعتبر جميع الأدبيات السابقة دراسات مرجعية، خاصة وأنها تسهم في معظمها في تحليل العلاقة بين إقتصاد المعرفة وإدارة الجودة في مؤسسات التعليم العالي، وتركيزها بصفة كبيرة على الجامعات الجزائرية والعربية، أما هذه الدراسة فقد ركزت على دور اقتصاد المعرفة في تحقيق جودة التعليم العالي في مصر، وهي تعبر عن إضافة جديدة للدراسات الخاصة بهذا المجال.

2. المنهجية

تعتمد منهجية الدراسة على إستخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال تناول المعلومات والدراسات الخاصة بموضوع البحث. كما سيتم الإستعانة بالمنهج الكمي في عرض البيانات وتحليلها، وتم تقسيم خطة الدراسة إلى:

أولاً / مفهوم الاقتصاد المعرفي - خصائصه - مؤشرات.

ثانياً / مفهوم جودة التعليم العالي - المعايير - الأهمية.

ثالثاً / العلاقة بين الإقتصاد المعرفي وجودة التعليم العالي.

رابعاً / التحديات والعقبات التي تواجه تطبيق جودة التعليم في مصر في ظل الإقتصاد المعرفي.

وهناك من يرى اقتصاد المعرفة بأنه: " الإقتصاد الذي تحقق فيه المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضافة، وهذا يعني أن المعرفة في هذا الإقتصاد، تشكل مكوناً أساسياً في العملية الإنتاجية كما في التسويق، وأن النمو يزداد بزيادة هذا المكون القائم على تكنولوجيا المعلومات والإتصال، بإعتبارها المنصة الأساسية التي ينطلق منها". (الشاعر، 2020، ص573).

فيما يُعرفه آخرون بأنه: " الإقتصاد الذي ينشئ الثروة من خلال عمليات المعرفة وخدماتها كالإنشاء، والتحسين، والتقسام، والتعلم، والتطبيق والاستخدام للمعرفة بأشكالها في القطاعات المختلفة بالإعتماد على الأصول البشرية واللاملموسة ووفق خصائص وقواعد جديدة". (صلاح، 2020، ص250).

ويمكن تعريف اقتصاد المعرفة من وجه نظر الباحث على إنه الإقتصاد الذي يقوم على فهم جديد أكثر عمقاً لدور المعرفة ورأس المال البشري في تطور الإقتصاد وتقديم المجتمع، فهو يعتمد على نشر وتكوين وتبادل المعرفة كنشاط اقتصادي.

ويتميز اقتصاد المعرفة بخصائص عده تجعل منه نمطاً اقتصادياً جديداً يعمل على تغيير الإقتصاد التقليدي وأسس، ومن أهمها (حسن، 2020، ص ص415-416):

- (3) مؤشر التعليم التقني والتدريب المهني، والذي يركز على الطلب على القوى العاملة، الريادة، عرض القوى العاملة.
- (4) مؤشر التعليم العالي، والذي يعتمد على الركائز التالية: جودة عمليات التعليم العالي، مدخلات التعليم العالي، مخرجات التعليم العالي، النسق المجتمعي.
- (5) مؤشر البحث والتطوير، والذي يركز على البحث والتطوير، الابتكار، البيئة السياسية والاجتماعية والمؤسسية.
- (6) مؤشر تكنولوجيا المعلومات، والذي يركز على: البنية التحتية، تكلفة الإتصال، جودة التعليم، البحث العلمي والإبتكار، المعرفة من أجل التنمية.

أما منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية: Ayad& others, 2018, p: (211) فقد قامت بوضع مقياس يتمحور في خمس مؤشرات أساسية هي: الإقتصاد القائم على المعرفة – تكنولوجيا المعلومات والإتصالات، سياسات العلوم والتقنيات، العولمة، المخرجات والتأثير.

كما أن هناك من حدد عدد من المؤشرات (أبو الشامات و آخرون، 2012، ص 599) متمثلة في:

- (1) نسبة المعرفة ضمن أسعار الخدمات والسلع.
- (2) معدل تجارة المعرفة الموجودة ضمن الميزان التجاري الخاص بكل دولة.
- (3) المؤشرات الخاصة بتوجه المجتمع بإتجاه المعلومات، مثل معدلات البنية الرئيسية وتشمل: شبكة الإنترنت، والتلفونات، والمحتوى الرقمي.
- (4) عدد حقوق الملكية الفكرية، وبراءات الإختراع.
- (5) عدد السنوات الخاصة بالتدريب والدراسة، والمرتبطة بالمرحلة العمرية عند الأفراد.
- (6) معدل الإنفاق من الناتج المحلي الإجمالي على التطوير والبحث.

ثانياً / مفهوم جودة التعليم العالي - المعايير - الأهمية

تأتي أهمية جوده التعليم لتحقيق النمو والتنمية من العلاقة بين التعليم وتراكم راس المال البشري، فالتعليم هو سبيل الدول للتقدم والارتقاء بالإبدي العاملة لتحقيق النمو على الصعيدين المحلي والدولي.

ويمكن تعريف الجودة في التعليم على أنها تلك " العملية التي تهدف إلى الارتقاء بالعملية التعليمية وتحقيق نقلة نوعية من خلال تطبيق حزمة من الإجراءات والأنظمة التعليمية وتوثيق البرامج التعليمية المختلفة، وجدير بالذكر أن هذا الارتقاء في العملية التعليمية يتكون من خلال رفع المستويات المختلفة لدى الطلاب، سواء كانت هذه المستويات على الصعيد الجسمي أو النفسي أو حتى الاجتماعي والعقلي مما يؤدي إلى تحسين المستويات التعليمية لهؤلاء الطلاب وقدرتهم على القيام بالعمليات التعليمية المختلفة، ولا تقتصر جودة التعليم على الطلاب فقط، بل تشمل أيضاً نواحي مختلفة كالمعلم والمنهج الدراسي والمجتمع الجامعي والبيئة المحيطة". (محمد و لخضر، 2019، 803).

وهناك من يُعرف جودة التعليم على أنها تلك " العملية الخاصة بالتحقق من المعايير الأكاديمية المتوافقة مع رسالة المؤسسة التعليمية فقد حددت

الاقتصادي، وفيما يلي مجموعة من أهم المؤشرات المستخدمة لقياس المعرفة.

وفقاً للبنك الدولي هناك مجموعة من المؤشرات التي تقيس مدى التقدم في إقتصاد المعرفة، وقد قسمت كما ذكرها (علة، 2014، ص8-11) ، (Bashir, 2013, p31-33) إلى:

(1) مؤشر تكنولوجيا المعلومات والإتصالات: ويُعد مؤشر تكنولوجيا المعلومات والإتصالات على قدر كبير من الأهمية خاصة مع الواقع الذي نعيشه الآن، حيث التقى الإقتصاد القائم على المعرفة بقاعدة تكنولوجية ملائمة وهذا ما أدى إلى تعزيز مشترك بين إزدهار النشاطات المُكثفة في المعرفة والإنتاج، و نشر التكنولوجيا الجديدة والتي لها ثلاث تأثيرات في الإقتصاد وهي:

- تسمح بجني أرباح إنتاجية خاصة في مجال المعالجة والتخزين وتبادل المعلومات.
- تُعزز في ظهور وإزدهار صناعات جديدة مثل وسائل الإعلام المتعددة، التجارة الإلكترونية، والجدول الإلكترونية.
- تحث على إعتداد نماذج تنظيمية أصلية بهدف إستخدام أفضل للإمكانيات الجديدة لتوزيع ونشر المعلومات.

(2) مؤشر التعليم والتدريب: وهو من الإحتياجات الأساسية الإنتاجية والتنافسية الاقتصادية، حيث يتعين على الحكومات أن توفر الأيدي العاملة الماهرة والإبداعية أو رأس المال البشري القادر على إدمج التكنولوجيات الحديثة في العمل، وتنامي الحاجة إلى دمج تكنولوجيا المعلومات والإتصالات فضلاً عن المهارات الإبداعية في المناهج التعليمية وبرامج التعلم مدى الحياة.

(3) مؤشر البحث و التطويروالإبتكار: وهو نظام فعال من الروابط التجارية مع المؤسسات الأكاديمية وغيرها من المنظمات التي تستطيع مواكبة ثورة المعرفة المُتنامية وإستيعابها وتكييفها مع الإحتياجات المحلية.

(4) مؤشر البنية التحتية المبنية على تكنولوجيا المعلومات والإتصالات: وهي التي تُسهل نشر وتجهيز المعلومات والمعارف وتكييفه مع الإحتياجات المحلية، لدعم النشاط الإقتصادي وتحفيز المشاريع على إنتاج قيم مُضافة عالية.

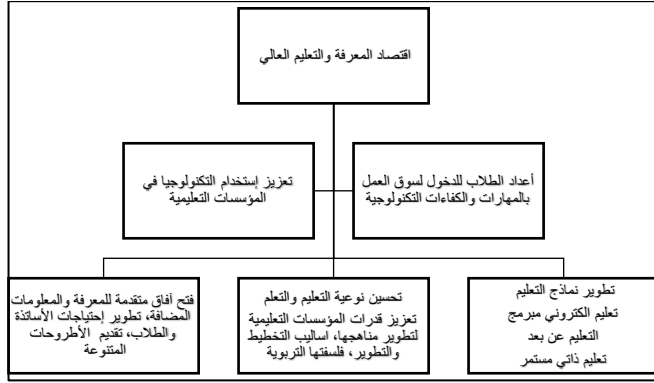
(5) مؤشر الحاكمية الرشيدة: وهي التي تقوم على أسس إقتصادية قوية تستطيع توفير كل الأطر القانونية والسياسية التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية والنمو. وتشمل مجموعة من السياسات والتي تهدف إلى جعل تكنولوجيا المعلومات والإتصالات أكثر إتاحة وبسر وتتمثل في: تخفيض التعريفات الجمركية على منتجات تكنولوجيا وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (خضيراتو الشدوح، 2015، ص 274)

ووفقاً لمؤشرات المعرفة العربي (تقرير المعرفة العربي، 2016: ص 28-31) فقد قسمت إلى:

- (1) مؤشر الإقتصاد، والذي يركز على الأداء التنظيمي والموارد البشرية، التنافسية والتطور الإبداعي للهيكل الإقتصادي، تكنولوجيا المعلومات والإتصالات المرتبطة بالإقتصاد.
- (2) مؤشر ما قبل التعليم الجامعي. والذي يعتمد على الركائز التالية: رأس المال المعرفي، البيئات التمكينية، السياق التنموي العام، إدارة وحوكمة المنظومة التعليمية.

التنمية المستدامة، كما يشكل التعليم العالي المساهمة الأساسية في بناء مجتمع يحارب الفقر والجهل، ويوفر الأيدي العاملة المدربة التي تساهم في رفع الانتاجية وزيادة النمو. (قريبى و سفيان، 2015، ص: 79).

إن العلاقة وثيقة بين التعليم واقتصاد المعرفة كون أن التعليم من أهم متطلبات وروكاز اقتصاد المعرفة، والتعليم الجيد يعمل على تنمية الموارد البشرية، فالإنسان هو المحرك الأساسي للتقدم العلمي والتكنولوجي والاقتصادي والاجتماعي، والاستثمار في تنمية القدرات البشرية لا يكون إلا من خلال التعليم والتدريب، والشكل التالي يبين علاقة اقتصاد المعرفة بالتعليم العالي.



شكل (1) العلاقة بين الاقتصاد المعرفي والتعليم العالي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: العساف و مزاهرة، (2011)، التربية والمجتمع المعرفي، ص: 181.

وعن دور اقتصاد المعرفة في تحقيق جودة التعليم العالي في مصر، فتسعى الدولة المصرية لإنشاء وتطوير الجامعات المصرية ووضعها في مراكز متقدمة مقارنة بنظيراتها في دول العالم. في إطار الجهود المبذولة للارتقاء بالمنظومة التعليمية على كافة المستويات ومن بينها التعليم الجامعي بما يساهم في خروج طاقات بشرية مؤهلة ومدربة على أعلى مستوى تلبي طموحات الدولة في التنمية المستدامة ويثري البحث العلمي، فضلاً عن خلق مميزات تنافسية للجامعات المصرية بحيث تكون قادرة على جذب الطلاب الوافدين، وزيادة السياحة التعليمية وتدفقات النقد الأجنبي، وزيادة فرص خريجي الجامعات في الحصول على فرص عمل إقليمية ودولية.

وتتمثل جهود الدولة المصرية لتطوير التعليم العالي فيما يلي:

1- التوسع في الجامعات الحكومية والأهلية والمجمعات التكنولوجية: (وزارة التعليم العالي)
زادت الجامعات الحكومية بنسبة 17.4%، لتصل إلى 27 جامعة عام 2020/2019، مقارنة بـ 23 جامعة عام 2015/2014، فضلاً عن زيادة الكليات والمعاهد بالجامعات الحكومية بنسبة 23.2%، لتصل إلى 494 كلية ومعهد عام 2020/2019، مقارنة بـ 401 كلية ومعهد عام 2015/2014، كما تم زيادة البرامج الجديدة لتخصصات تخدم سوق العمل بنسبة 59.3%، لتصل إلى 188 برنامجاً عام 2020/2019، مقارنة بـ 118 برنامجاً عام 2015/2014.

كما زادت الجامعات الخاصة والأهلية بنسبة 94.4%، لتصل إلى 35 جامعة عام 2020/2019، مقارنة بـ 18 جامعة عام 2015/2014، حيث بلغت الإعتمادات المالية للتوسع في إنشاء الجامعات الأهلية التابعة للجامعات الحكومية 30 مليار جنيه عام 2021/2020، وجاري اتخاذ الإجراءات اللازمة لإنشاء 10 جامعات أهلية جديدة وهي (حلوان- أسيوط- بني سويف- بنها- أسوان- المنيا- المنصورة- قناة السويس-

و عرفتو حقت علنا النحو الذي يتوافق مع المعايير المناظرة لعالم المستويات القومية والعالمية، وأهمست وجوده فرص التعلم والمشاركة المجتمعية وتنمية البيئة تعدد نماذجها، أو تفوقاً على المستفيدين النهائيين كافة من الخدمات التي تقدمها المؤسسة التعليمية". (المليجي، 2011، ص: 10).

ويرى الباحث من وجه نظره أن جودة التعليم تعني الإرتقاء بكل ما يخدم العملية التعليمية من المؤسسات والاساتذة والإداريين والطلاب سواء للمستوى ما قبل الجامعي (التعليم الأساسي) أو مستوى الجامعة وما بعدها من دراسات عليا (التعليم العالي)، لأنها تعمل على تنمية وتطوير المجتمع بالشكل الذي يجعل منه مجتمع متقدم في خضم المتغيرات والتحديات الدولية والإقليمية.

ويوجد العديد من المعايير الخاصة بجودة التعليم التي تعمل على تأكيد عملية النجاح في أي نظام تعليمي، ومن أبرز هذه المعايير التي يجب أن يحتويها النظام التعليمي:

1. أن تكون أهداف النظام التعليمي واضحة ومُبيّنة وذلك بهدف تحسين الإنتاج والقيام بتطويره.
2. أن يكون النظام التعليمي محتوياً على منهج للقيادة قادر على الأخذ به نحو الأفضل.
3. القيام بوضع برامج تربوية من شأنها العمل على رفع المستوى الذاتي للأشخاص.
4. العمل على تحسين العمل من خلال الحرص على وضع الرجل المناسب في المكان المناسب.
5. زيادة الثقة بين أفراد المؤسسة الواحدة من خلال العمل على إزالة مصادر الخوف المختلفة.
6. خلق مُناخ اجتماعي مناسب في داخل تلك المؤسسات عبر تجنب النقد غير الهادف، حيث أن هذا الأمر يؤدي إلى خلق العداء بين الأفراد (المعلمين والاداريين).

وتتبع أهمية جودة التعليم العالي لتحقيق العديد من الفوائد والتي يُمكن الحصول عليها جراء تطبيق نظام ومفهوم الجودة في التعليم، ومن بعض فوائد هذا النظام ما يلي: (محمد، 2018، ص: 407)

1. زيادة وتطوير أداء النظام الإداري في المؤسسات التعليمية الجامعية، حيث أن تطبيق مفهوم الجودة في التعليم يقوم بتوزيع المسؤوليات بين الأشخاص وتحديد دور كل منهم.
2. زيادة الكفاءة التعليمية لجميع العاملين في المؤسسات الجامعية.
3. تطوير مستويات الطلاب المختلفة ومن جميع النواحي سواء كانت العقلية أو النفسية أو حتى الجسدية.
4. منع حدوث المشاكل من خلال اتباع الإجراءات الوقائية لهذه المشاكل، وحل المشكلات التي قد وقعت من خلال اتباع الطرق العلمية الصحيحة.

ثالثاً / العلاقة بين الاقتصاد المعرفي وجودة التعليم العالي

التعليم هو أساس تقدم أي دولة، وعلى الرغم من إرتفاع تكلفة التعليم إلا أنه يبقى أقل تكلفة من تكلفة الجهل الدائم التي لا يمكن تقديرها، فالتعليم يمثل الاستثمار في رأس المال البشري، فالعنصر البشري يعد أهم العناصر الانتاجية التي يمكن أن تسهم في تحقيق التنمية، بل ويساهم في تراكم رأس المال البشري. (محمود، 2020، ص: 103).

والتعليم من العوامل الأساسية التي يقوم عليها اقتصاد المعرفة ومن المصادر المهمة التي تعمل على تعزيز التنافسية الدولية خاصة في مجتمع المعلومات، فهو يمثل بوابة المرور لعصر المعرفة وتطوير المجتمعات، وهو يعمل على تهيئة المناخ لتطوير الاقتصاد وتحقيق

وبطبيعة الحال سيؤثر ذلك على أعداد مستخدمي الإنترنت في مصر ومن ثم على قدرة الدولة على التوجه نحو الاقتصاد المعرفي، ومدى اتساع رقعة من يحصلون على الإنترنت في الجامعات والمؤسسات التعليمية وارتباطتها بقواعد البيانات الداخلية والخارجية، ومن ثم على مخرجات التنمية البشرية المتطورة والماهرة.

مؤشر البحث والتطوير (R & D)

يتم التعبير عن هذا المؤشر بالإنفاق على البحث والتطوير (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)، الفتيون العاملون في مجال البحث والتطوير (لكل مليون شخص)، الباحثون العاملون في مجال البحث والتطوير (لكل مليون شخص) والجدول التالي رقم (2) يوضح ذلك:

جدول (2) مؤشرات البحث والتطوير في مصر خلال الفترة من 2010 – 2018

السنوات	الإنفاق على البحث والتطوير (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)	الفتيون العاملون في مجال البحث والتطوير (لكل مليون شخص)	الباحثون العاملون في مجال البحث والتطوير (لكل مليون شخص)
2010	0.43	250	492
2011	0.53	259	491
2012	0.50	267	517
2013	0.63	272	539
2014	0.63	351	675
2015	0.71	343	672
2016	0.70	363	689
2017	0.67	371	677
2018	0.72	369	686

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي.

وبالنظر إلى الجدول السابق نجد أن نسبة الإنفاق على البحث والتطوير في مصر تعتبر ضئيلة ومحدودة إذا ما تم مقارنتها مع دول العالم، فنسبة ما تنفقه مصر في البحث والتطوير في 2018 يقدر بـ 0.72 % من إجمالي الناتج المحلي في حين أن حجم ما يتم إنفاقه على البحث والتطوير عالمياً 2.27 % في 2018. كما أن ألمانيا والبرازيل والإمارات تنفق على البحث والتطوير بما قيمته 3.09 %، 1.26 %، 1.3 % على التوالي في 2018 وهو ما يبين قدرتها على صناعة التكنولوجيا والتطوير في مجال المعرفة وتقوم هذه الدول في تصدير صادراتها.

1- تصنيف الجامعات المصرية عربياً وعالمياً وفقاً لتصنيف QS

يعتبر تصنيف مؤسسة Quacquarelli Symonds أحد تصنيفات الجامعات والتي تحدد أداء التعليم العالي في دول العالم، وقد بدأت عملها منذ 2004 حيث تحدد أفضل 1000 جامعة على مستوى العالم، ووفقاً لتصنيف QS فقد حصلت مصر مراكز متأخرة عربياً وعالمياً في هذا التصنيف لعام 2021، وهو ما يوضح وجود فجوة بين الجامعات المصرية ونهضة المجتمع والتأثير عليه والمساهمة في تنميته، والجدول رقم (3) يوضح ذلك:

جدول (3) تصنيف الجامعات العربية العشر الأوائل عربياً وعالمياً وفق QS

الجامعة	الدولة	الترتيب عربياً	الترتيب عالمياً
جامعة الملك عبد العزيز	السعودية	1	143
جامعة الملك فهد	السعودية	2	186
جامعة خليفة / أبو ظبي	الإمارات	3	211
الجامعة الأمريكية / بيروت	لبنان	4	220
جامعة قطر	قطر	5	245
جامعة الإمارات	الإمارات	6	284
جامعة الملك سعود	السعودية	7	287
الجامعة الأمريكية / الشارقة	الإمارات	8	348
جامعة السلطان قابوس	عمان	9	375
الجامعة الأمريكية / القاهرة	مصر	10	411
جامعة القاهرة	مصر	16	561
جامعة عين شمس	مصر	30	803
جامعة الاسكندرية	مصر	31	804

بورسعيد- سوهاج)، في حين تم تنفيذ 5 مجمعات للإبداع التكنولوجي تضم فروعاً لمعاهد التدريب التابعة لوزارة الاتصالات في جامعات حكومية، وجرى تنفيذ 6 آخرين.

2- زيادة أعداد الطلاب المقيدون بالجامعات والمعاهد الحكومية: (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري) حيث زاد أعداد الطلاب المقيدون بالجامعات والمعاهد الحكومية بنسبة 15.4%، ليصل إلى 3 مليون طالب وطالبة عام 2020/2019، مقارنة بـ 2.6 مليون طالب وطالبة عام 2015/2014.

3- إفتتاح جامعات أهلية جديدة خلال العام الدراسي الجديد 2021/2020 خلال العام الدراسي الجديد 2021/2020 تم إفتتاح جامعات أهلية جديدة وهي:

(جامعة الملك سلمان – جامعة العلمين الجديدة – جامعة الجلالة)، حيث تم تخفيض الحد الأدنى للقبول بها بنسبة 5%،

مقارنة بالحد الأدنى للقبول بالكليات المناظرة في الجامعات الخاصة والأهلية الأخرى، وتبلغ التكلفة الإستثمارية لإنشاء

الثلاث جامعات 40 مليار جنيه مصري.

4- رفع نسب القيد بالكليات التكنولوجية من إجمالي المقيدون من 4,4 % تقريباً إلى 15 % في 2030، لرفع الكفاءات البشرية المتعلمة لتكون متنسقة مع إحتياجات سوق العمل دولياً ومحلياً بما يدفع الاقتصاد نحو التنمية المستدامة.

رابعاً / المعوقات والتحديات التي تواجه مصر في تطبيق الجودة في التعليم العالي.

يواجه التعليم العالي في مصر مجموعة من التحديات والمعوقات ولتوضيح ذلك يمكن تقييم أداء التعليم العالي في مصر بالاعتماد على بعض المؤشرات لبيان مستوى أدائه وذلك على النحو التالي:

1- مؤشر البنية التحتية التكنولوجية

وسوف يتم التعبير عن هذا المؤشر بعدد المستخدمين للإنترنت (لكل مليون شخص)، ويمكن بيان ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول (1) عدد مستخدمي الإنترنت في مصر خلال الفترة 2010 – 2019 لكل مليون شخص

السنوات	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010
عدد المستخدمين	35.33	35.11	36.18	14.69	10.54	8.01	6.36	5.05	2.98	2.47

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي.

حيث يتضح من الجدول أن أعداد مستخدمي الإنترنت في مصر في تزايد خلال 2018، 2019 مقارنة بعامي 2010، 2011 على التوالي، ولكن هذا التزايد يعتبر ضعيف مع حجم السكان في مصر والذي يصل إلى 110 مليون نسمة تقريباً وهذا يرجع إلى:

- ارتفاع تكلفة خدمة الإنترنت في مصر.
- عدم قدرة بعض السكان في بعض المناطق مثل الأرياف والمناطق المجاورة الأخرى من الحصول على الخدمة بسبب عدم توافر البنية التحتية التكنولوجية في تلك المناطق.

تصنيف QS لعام 2021

المصدر من إعداد الباحث بالإعتماد على

<https://www.topuniversities.com/university-rankings/world-university-rankings/2021>

القيمة عالمياً	الترتيب عالمياً	مدخلات الابتكار المجتمعي
5.6	133	سهولة حماية مستثمري الأقلية
2	107	صفقات الأعمال المشتركة / التحالفات الإستراتيجية
24.5	51	واردات سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (% من واردات السلع)
0	119	الإففاق على البرمجيات (% نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)
0	107	كثافة الأعمال الجديدة
القيمة عالمياً	الترتيب عالمياً	مخرجات الابتكار المجتمعي
2.6	115	عدد طلبات تسجيل العلامات التجارية (كل مليار من الناتج المحلي الإجمالي)
36.6	23	منتجات الطباعة والنشر (% من إجمالي المنتجات الصناعية)
18	56	صادرات سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (% من صادرات السلع)

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على
<https://www.knowledge4all.com/ar/CountryProfiles/1>

ملاحظة: جميع البيانات مطبوعة من 0 (الأسوأ) إلى 100 (الأفضل). كما يوضح الجدول رقم (4) مدخلات ومخرجات البحث والتطوير في مصر والذي يبين مدى القصور في هذا القطاع والذي سينعكس بطبيعة الحال على أعداد الفنيين والباحثين في مجال البحث والتطوير، على عدد العلماء ومخرجات البحث والتطوير في الدولة وعلى قدرتها وإمكاناتها البحثية والعلمية.

جدول (6) مدخلات ومخرجات البحث والتطوير في مصر لعام 2019

القيمة عالمياً	الترتيب عالمياً	مدخلات البحث والتطوير
9.3	66	الإففاق على البحث والتطوير (% نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)
26.5	39	متوسط الإففاق على البحث والتطوير لكل باحث (الف دولار أمريكي)
0.7	101	عدد الباحثين في القوى العاملة (متوسط كل ألف فرد)
100	1	صافي الواردات عالية التقنية (% من مجموع التبادل التجاري)
القيمة عالمياً	الترتيب عالمياً	مخرجات البحث والتطوير
15.2	83	متوسط المستندات لكل باحث
19.4	105	متوسط لإستشهادات لكل مستند أو مرجع بحثي
5.1	67	تصنيف أفضل مجلة علمية في الدولة
39.1	81	جودة مؤسسات البحث العلمي
0.6	109	طلبات تسجيل براءات الاختراع

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على
<https://www.knowledge4all.com/ar/CountryProfiles/1>

ملاحظة: جميع البيانات مطبوعة من 0 (الأسوأ) إلى 100 (الأفضل).

وبناءً لما سبق يمكن أن نستعرض العقبات التي تواجه جوده التعليم العالي في مصر على النحو التالي:

- 1- القيود التمويلية والممثلة في محدودية الموارد للإنفاق على البحث والتطوير والابتكار.
- 2- الحاجة المستمرة لإنتاج ونشر المعرفة بشكل يساهم في تطوير المؤسسات التعليمية في ظل اقتصاد المعرفة.
- 3- وجود فجوة بين الجامعات المصرية ونهضة المجتمع والتأثير عليه والإسهام في تنميته.
- 4- محدودية دور مصر في مجال الابتكار.
- 5- عدم القدرة على عمل تدريب شامل لنوعية جديدة من العاملين الذين يُطلق عليهم "عمال المعرفة".
- 6- عدم كفاءة الإففاق الحكومي على البحث والتطوير نتيجة غياب السياسات والخطط التي توظف الموارد وتوظيف جيد.

1- مدخلات ومخرجات التعليم العالي وجودته

يكتسب قطاع التعليم العالي أهمية كبيرة في تعليم الشباب وتطوير كفاءاتهم وتوسيع قدراتهم ومعارفهم، مما يساهم في تحسين التنافسية لأي دولة في الأسواق العالمية، وفي رفع مستوى الدخل الفردي، وهو ما يؤدي بطبيعة الحال إلى نمو المجتمع ككل. كما إنه عنصر أساسي في دعم القدرات على إنتاج المعرفة والتطور التكنولوجي وتحسين العملية الإنتاجية في مختلف المراحل والدفع نحو اقتصاديات المعرفة.

ووفقاً لمؤشر المعرفة العالمي 2019 الصادر عن مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، يوضح أن هناك فجوة بين مدخلات التعليم العالي ومخرجاته وجودته في مصر، والجدول رقم (2) يوضح ذلك:

جدول (4) مدخلات ومخرجات التعليم العالي وجودته في مصر لعام 2019

البيان	مدخلات التعليم العالي	الترتيب عالمياً	القيمة عالمياً
الإلتحاق	طلاب البكالوريوس (% من إجمالي طلاب التعليم العالي)	11	92.7
	طلاب الماجستير (% من إجمالي طلاب التعليم العالي)	81	17.3
	طلاب الدكتوراه (% من إجمالي طلاب التعليم العالي)	62	17
الموارد البشرية	متوسط عدد الطلبة لكل معلم في التعليم العالي	96	60.1
	الباحثون المتخصصون في التعليم العالي (%)	31	79
البيان	مخرجات التعليم العالي	الترتيب عالمياً	القيمة عالمياً
التخرج	طلاب البكالوريوس (%)	85	48.9
	طلاب الماجستير (%)	103	16.2
	طلاب الدكتوراه (%)	49	37.8
العمل بعد التخرج	القوى العاملة الحاصلة على تعليم متقدم (%)	67	28.5
جوده الجامعات	البطالة في الأوساط ذات التعليم المتقدم (%)	124	31.5
	التعاون بين الجامعات والقطاعات في مجال الأبحاث والتطوير	80	36.1
	عدد الجامعات المصنفة عالمياً في الدولة	22	50.4
كفاءة الطلاب	نسبة الطلاب الملتحقين بجامعات مصنفة عالمياً (%)	2	78.9
	نسبة إنتقال الطلاب إلى الدولة (%)	77	8.5

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على
<https://www.knowledge4all.com/ar/CountryProfiles/1>

ملاحظة: جميع البيانات مطبوعة من 0 (الأسوأ) إلى 100 (الأفضل).

1- مدخلات ومخرجات الابتكار والبحث والتطوير

يعتبر قطاع البحث والتطوير والابتكار ذو أهمية لنجاح أي دولة في بناء مجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة الخاصين بها، ويساهم البحث العلمي في زيادة المخزون المعرفي على مستوى الأقاليم والدول، كما يعتبر الابتكار أساس إنتاج سلع وخدمات وعمليات إنتاجية ونماذج تنظيمية وتسويقية جديدة. إن الابتكار والبحث والتطوير هما محركا النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة لجميع الدول النامية والمتقدمة، في ظل الثورة الرابعة (ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات)، وهما وسيلة الربط بين جميع القطاعات الأخرى بالدولة.

ووفقاً لمؤشر المعرفة العالمي 2019 نجد أن مصر لها دور محدود في مجال الابتكار وبطبيعة الحال هناك فجوة بين مدخلات ومخرجات الابتكار، والجدول رقم (3) التالي يبين ذلك:

جدول (5) مدخلات ومخرجات الابتكار المجتمعي في مصر لعام 2019

- 7- وجود فجوة بين متطلبات سوق العمل ومخرجات قطاع التعليم العالي نتيجة عدم مواكبة التطور بفعل التقدم التكنولوجي والمعرفي.
- 8- ضعف الأنظمة والقوانين والسياسات الداعمة للبحث العلمي.
- 9- عدم وجود بيئة محفزة على الإبداع والإبتكار.
3. **عرض النتائج والتعليق عليها**
حاول الباحث في هذه الدراسة بيان دور اقتصاد المعرفة في تحقيق جودة التعليم العالي في مصر، حيث تم التعرف في هذه الدراسة على مفهوم الاقتصاد المعرفي وخصائصه ومؤشراته، كما تم توضيح مفهوم جودة التعليم العالي ومعاييرها وأهميتها، وبيان العلاقة بين الاقتصاد المعرفي وجوده التعليم العالي، وأخيراً تناول الباحث أهم المعوقات والتحديات التي تواجه جودة التعليم العالي في مصر.
- فالتعليم العالي يعتبر أحد الركائز التي يعتمد عليها اقتصاد المعرفة، ولا يمكن التوجه نحو جودة المؤسسات التعليمية في مصر دون وجود نظام تعليمي متطور، وبيئة مشجعة على البحث العلمي، بالإضافة إلى استخدام التكنولوجيا الحديثة والمتطورة.
- إن دور اقتصاد المعرفة في تحسين جودة التعليم العالي في مصر تظهر في الجامعات التي تُسارع عملية إنتاج ونشر المعرفة وبما يساهم في بناء مجتمعات المعرفة، وفي الوقت ذاته إزداد الطلب على ما يسمى بعمال المعرفة الذين يمتلكون المهارات والكفاءات والخبرات والمعارف المتميزة، وهذا لن يكون إلا من خلال التعليم الجيد والإستثمار في الموارد البشرية، فالجامعات لها دوراً فاعلاً وهاماً في إعداد طلابها علمياً وأكاديمياً بشكل يلبي إحتياجات ومتطلبات بيئة العمل الجديدة.
- وتسعى الدولة المصرية إلى تعزيز وتطوير منظومة التعليم العالي في مصر بالرغم مما تعانيه من قصور من خلال التوسع في الجامعات الحكومية والأهلية والتكنولوجية، زيادة أعداد المقبولين في الجامعات الحكومية والتكنولوجية سنوياً.
4. **الخلاصة**
على الرغم من أن هناك جهود للدولة المصرية لتطوير منظومة التعليم العالي إلا أن هناك مجموعة من المعوقات التي تواجه جودة. ولتقليل تلك المعوقات والتحديات يوصي الباحث بما يلي:
- زيادة الإنفاق الحكومي على التعليم العالي مع مراعاة تخصيص الموارد التخصيص الجيد لتحقيق الجودة في التعليم العالي.
 - تطوير المناهج التعليمية وتحويلها إلى التعليم الإبداعي القائم على الإبتكار، من أجل بناء جيل قادر على التطوير والإبداع.
 - الإهتمام بالتدريب المستمر وإقامة الدورات وورش العمل التي تساعد في بناء عمالة ماهرة ومدرّبة.
 - عمل شركات بين الجامعات المصرية والأجنبية مما يعزز المشروعات البحثية المصرية ويرفع من تنافسيتها في المؤشرات الدولية.
5. **المراجع**
1. مكيد، على. يحيوي، فاطمة. (2014) واقع التعليم العالي في ظل اقتصاد المعرفة. *المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية*، العدد 1، الجزائر، ص: 7- 27.
 2. بن أم السعد، نور الايمان. رفاع، شريفة. (2019) مدى تطبيق ضمان جودة التعليم في الجزائر- نموذج خلية ضمان الجودة بجامعة قاصدي مرباح ورقلة. *مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية*، المجلد 13، العدد 26، الجزائر، ص 1- 20.
3. سيد، أحمد. (2019) مؤشرات الاقتصاد المعرفي في الجامعات المصرية: دراسة وصفية لتحقيق أهداف رؤية مصر 2030. *مجلة المركز العربي للبحوث والدراسات في علوم المكتبات والمعلومات*، المجلد 6، العدد 12، ص 9-84.
4. خميسي، بن رجم. الرميدي، بسام. (2019) متطلبات تحول الجامعات المصرية الحكومية نحو اقتصاد المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. *مجلة الاقتصاد والقانون جامعة محمد الشريف مساعديّة سوق أهراس الجزائر*، العدد 4، ص: 90- 107.
5. بن نونيس، ليلي. (2015) *اقتصاد المعرفة و جودة التعليم العالي في الجزائر دراسة مقارنة. رسالة دكتوراه*، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة مصطفى إسطنبولي معسكر، الجزائر.
6. مدفوني، هند. (2017) *الإستثمار في رأس المال البشري كمدخل استراتيجي لتحسين جودة التعليم العالي في ظل اقتصاد المعرفة- دراسة حالة بعض الجامعات الجزائرية. رسالة دكتوراه*، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي- الجزائر.
7. ماضي، اسماعيل. (2010) *دور إدارة المعرفة في ضمان تحقيق جودة التعليم العالي "حالة دراسية الجامعة الإسلامية بغزة. رسالة ماجستير*، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين.
8. البقور، خيرو خلف. (2016) دور تكنولوجيا المعلومات والتشارك بالمعرفة وأثرهما في تحقيق ضمان جودة التعليم العالي دراسة تطبيقية في جامعة الطائف. *مجلة كلية العلوم الإدارية والمالية*، جامعة الطائف، المجلد 43، العدد 1، السعودية، ص: 19- 41.
9. غدبر، باسم. (2012) مؤشرات اقتصاد المعرفة في سورية دراسة تطبيقية على عينة من الشركات العاملة في سورية. *مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية*، المجلد 34، العدد 5، سوريا، ص: 31- 52.
10. فوزي، محمد. (2020) ترشيد أداء ونفقات منظومة الرقابة المالية المصرية في ظل اقتصاد المعرفة. *مجلة مصر المعاصرة*، العدد 537، السنة 111، مصر، ص: 491-536.
11. غرسي، صدقي. محمد، يعقوب. رضا، بوشيخي. (2019) دراسة قياسية لأهمية التعليم العالي كمطالبات اقتصاد المعرفة في الجزائر. *المجلة الجزائرية للموارد البشرية*، المجلد 4، العدد 1، الجزائر، ص: 24- 38.
12. الشاعر، محمد. (2020) مدى أهمية وقدرة اقتصاد المعرفة على إحداث تغيرات جوهرية في المجتمع. *مجلة مصر المعاصرة*، العدد 537، السنة 111، مصر، ص: 569-596.
13. صلاح، أماني. (2020) مؤشر اقتصاد المعرفة ودوره في قياس التنمية المستدامة في مصر. *مجلة مصر المعاصرة*، العدد 537، السنة 111، مصر، ص: 243- 284.
14. حسن، محمود. (2020) الاقتصاد المعرفي ودوره في تنمية وتطوير الموارد البشرية: دراسة مقارنة. *مجلة مصر المعاصرة*، العدد 537، السنة 111، مصر، ص: 409-485.
15. علة، مراد. (2014) اقتصاد المعرفة ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الألفطار العربية- دول مجلس

- العدد 537، السنة 111، ص ص: 91-120.
25. قريبي، ناصر. عطيه، سفيان. (2015) منظومة التعليم في الجزائر ومساهماتها في بناء اقتصاد المعرفة. *مجلة الباحث*، المجلد 15، العدد 15، الجزائر، ص ص: 79-89.
26. العساف، جمال عبد الفتاح. مزاهرة، أيمن سليمان. (2011) التربية والمجتمع المعرفي. الطبعة الاولى. دار قنديل للنشر: عمان/الأردن.
27. وزارة التعليم العالي، النشرة الدورية، القاهرة، أعداد مختلفة.
28. الجهاز المركزي للتعينة العامة والاحصاء المصري. (2019) الطلاب المقيدون – أعضاء هيئة التدريس للتعليم العالي، النشرة السنوية، أكتوبر.
29. <https://www.topuniversities.com/university-rankings/world-university-rankings/2021>
30. <https://www.knowledge4all.com/ar/CountryProfiles/1>
- التعاون الخليجي نموذجاً. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجزائر.
16. Bashir, M. (2013) Knowledge Economy Index (KEI) 2012 Rankings for Islamic Countries and Assessment of KEI Indicators for *International Journal of Pakistan Academic Research in Economics and Management Sciences*, Vol2, No 6, November, PP: 28- 43.
17. خضيرات، عمر. و الشدوح، عماد. (2015) أثر مؤشرات الحاكمية الرشيدة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية. *مجلة المنارة للبحوث والدراسات*، كلية أربد الجامعية، جامعة البلقاء التطبيقية، المجلد 21، العدد 3، ص ص: 273 – 317.
18. مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) (2016). تقرير المعرفة العربي (2016). دار الغرير للطباعة والنشر، دبي الامارات العربية المتحدة.
19. Ayad& others (2018) Criteria for Measuring and Evaluating the Knowledge Economy and its Role in Activating the Economic Development Process. *Journal of Human Development and Education for specialized Research (JHDES)*, Vol4, No 2, PP: 201-232.
20. أبو الشامات، محمد. (2012) اتجاهات اقتصاد المعرفة في البلدان العربية. *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية*، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، المجلد 28، العدد الأول، ص ص: 591 - 610.
21. محمد، بوزراني. لخضر، دولي. (2019) دور صناعات المعرفة في تحسين جودة خدمة التعليم العالي: دراسة استطلاعية لأراء عينة من أساتذة جامعة طاهري حمد بشار. *مجلة البشائر الاقتصادية*، المجلد 5، العدد 2، ص ص: 798-816.
22. المليجي، رضا إبراهيم. (2011) *جودة واعتماد المؤسسات التعليمية: آليات لتحقيق ضمان الجودة والحوكمة المؤسسية*. الطبعة الاولى طيبة للنشر والتوزيع: القاهرة/مصر.
23. محمد، يدو. (2018) متطلبات ضمان جودة التعليم العالي في الجزائر – بين الواقع والإستشراف. *مجلة معارف للعلوم الاقتصادية*، العدد 24، السنة 13، ص ص: 400-423.
24. محمود، حمادة خير. (2020) الاستثمار في راس المال البشري ودوره في تخفيض البطالة. *مجلة مصر المعاصرة*،